



الميزانية العامة للدولة

20 18

ميزانية التنويع الاقتصادي

بيان

الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨م

المقدمة:

في ضوء صدور المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١٨/١) بالتصديق على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨م، يسر وزارة المالية وبالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط أن تقدم أهم ملامح وتقديرات الميزانية العامة للسنة المالية ٢٠١٨م والنتائج المالية المتوقعة للسنة المالية ٢٠١٧م.

لقد ساهمت الجهود المبذولة لضبط وترشيد الإنفاق وكذلك التعافي النسبي لأسعار النفط في تراجع العجز الكلي لميزانية عام ٢٠١٧م مقارنة بالعجز في عامي ٢٠١٥م و ٢٠١٦م، إلا أنه وعلى الرغم من وجود مؤشرات باستمرار تعافي أسعار النفط خلال عام ٢٠١٨م، إلا أن الميزانية العامة للدولة لا زالت تواجه تحديات تتمثل في عدم انسجام مستوى الإنفاق العام مع حجم الموارد المالية، إضافة إلى الانعكاسات التي ترتبت على المالية العامة للدولة نتيجة العجز المتراكم خلال السنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٧م) والتي أبرزها ارتفاع الدين العام وما يمثلته من عبء مالي على الموارد المالية، الأمر الذي يتطلب الاستمرار في اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لضبط الانفاق العام لاسيما الإنفاق الجاري وتنمية الإيرادات غير النفطية للوصول إلى التوازن المالي خلال السنوات الثلاث القادمة.

إن الإطار المالي لميزانية عام ٢٠١٨م يأتي داعماً للأهداف العامة المعتمدة في الخطة الخمسية التاسعة للتنمية ومن أهمها تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة وتعزيز البيئة المحفزة لاستثمارات القطاع الخاص وتعزيز دوره في تحقيق النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل للمواطنين، كما يستهدف زيادة كفاءة الإنفاق العام وتحقيق الاستغلال الأمثل لمخصصات المصروفات الجارية، إضافة إلى الحفاظ على مستويات الإنفاق الاستثماري لاستكمال منظومة البنية الأساسية وتنفيذ المشاريع في القطاعات الرئيسية المعتمدة في الخطة والبرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي (تنفيذ)، وكذلك مشاريع قطاع النفط والغاز وذلك لتحقيق التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي.

فيما يلي عرض لأهم ملامح ميزانية عام ٢٠١٨م وما تضمنته من إجراءات وسياسات وكذلك

النتائج الأولية لميزانية عام ٢٠١٧م:

أولاً: التطورات الاقتصادية.

(١) الاقتصاد العالمي:

ظهرت بوادر التعافي النسبي للنشاط الاقتصادي العالمي واضحة خلال عام ٢٠١٧م من خلال ارتفاع مستويات الاستثمار والتجارة الدولية وزيادة الطلب مما ساعد على تعزيز الثقة في آفاق النمو الاقتصادي العالمي، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي وفقاً لتقريره الصادر في أكتوبر ٢٠١٧م بأن يصل معدل النمو العالمي في عام ٢٠١٨م إلى (٣,٧٪) مع وجود تباين في معدلات النمو بين دول العالم مقارنة بما هو متوقع لعام ٢٠١٧م بنسبة (٣,٦٪).

وبالنسبة لأسعار النفط فإن معظم المؤسسات والمنظمات الدولية تتوقع استقرارها خلال عام ٢٠١٨م عند متوسط يصل ما بين (٥٥ - ٦٠) دولار/البرميل.

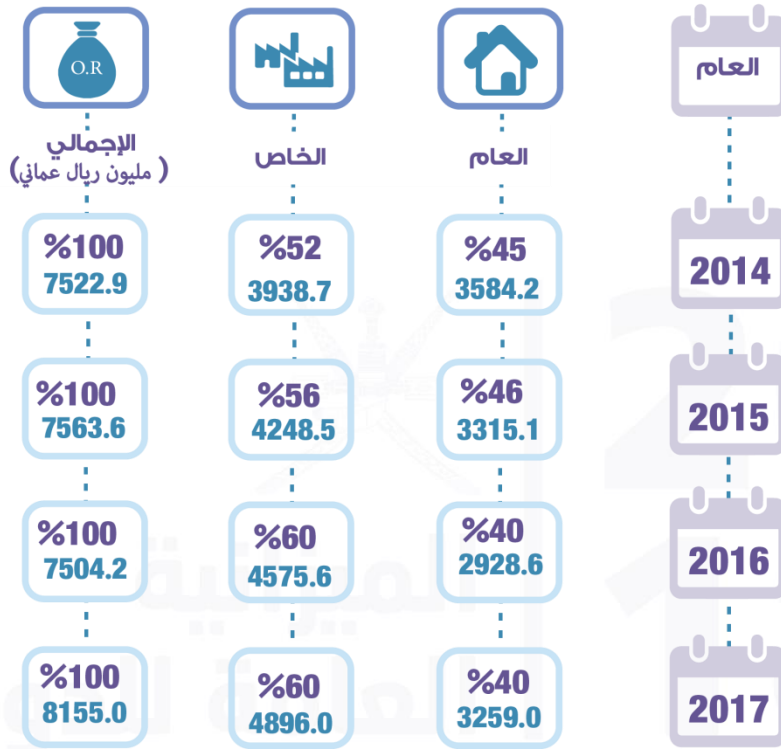
كما يتوقع بقاء أسعار السلع الأساسية عند مستويات منخفضة خلال عام ٢٠١٨م مع تحسن الظروف المناخية وزيادة مستويات العرض.

(٢) الاقتصاد الوطني:

شهد العام المنصرم منذ بداية خطة التنمية الخمسية التاسعة، قدرة الاقتصاد العماني على الحفاظ على معدلات نمو موجبة وذلك على الرغم من التحديات التي تمثلت أساساً في استمرار انخفاض أسعار النفط، ونظراً لانخفاض أسعار النفط خلال عامي ٢٠١٥م و ٢٠١٦م فقد أدى ذلك إلى انخفاض مساهمة الأنشطة النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة (٢١٪) إلا أن مساهمة الأنشطة غير النفطية ارتفعت خلال نفس الفترة بنسبة (٢,٦٪)، الأمر الذي ساهم في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام ٢٠١٦م بنسبة (٥,٤٪).

الجدير بالذكر أن احصائيات التكوين الرأسمالي خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٧م) تؤكد نمو مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ البرامج الاستثمارية، حيث ارتفعت مساهمته من (٥٢٪) في عام ٢٠١٤م إلى (٦٠٪) في عام ٢٠١٧م، وذلك كما هو موضح في الجدول أدناه:

إجمالي التكوين الرأسمالي حسب القطاع بالأسعار الجارية



وللوقوف على اتجاهات النمو في عام ٢٠١٧م، فإن نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧م مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٦م ارتفع بنسبة (٨,١٢٪)، كما يتضح أن القطاعات غير النفطية قد نمت بمعدل (٨,٣٪) خلال تلك الفترة، أما الأنشطة النفطية فقد نمت بمعدل (٩,٣٤٪) خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧م مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٦م.

وبالنسبة لعام ٢٠١٨م فإنه من المتوقع تحقيق معدل نمو إيجابي بنسبة لا تقل عن (٣٪) بالأسعار الثابتة مدفوعاً باستمرار تعافي أسعار النفط والجهود المبذولة في التنويع الاقتصادي وتحسين البيئة الاستثمارية.

ثانياً: أهداف الميزانية العامة.

إن الميزانية العامة للدولة هي البرنامج المالي التنفيذي السنوي للخطة الخمسية، وقد تم إعداد تقديرات الإيرادات والنفقات وتوقعات العجز في ميزانية ٢٠١٨م لتحقيق الأهداف التالية:

(١) الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة.

تعتبر الاستدامة المالية وتقليص المخاطر الاحتمالية من أهم الأهداف التي تسعى الميزانية إلى تحقيقها، وفي هذا السياق فإن المستويات المالية لميزانية ٢٠١٨م في جانبي الإنفاق والإيرادات قد تم تقديرها بما يحقق الآتي:

- احتواء مستوى العجز ضمن المستويات الآمنة وبما لا يتجاوز (١٠٪) من الناتج المحلي.
- الاستمرار في خفض مستوى الإنفاق العام خاصة الإنفاق الجاري بحيث يكون قابل للاستدامة وفي حدود (٤٠ إلى ٤٥٪) من الناتج المحلي.
- الاستمرار في خفض نقطة تعادل النفط للإنفاق الحكومي (Breakeven) خلال الأعوام القادمة.
- تنشيط الإيرادات غير النفطية والعمل على رفع مساهمتها في جملة الإيرادات الحكومية بما لا يقل عن (٣٠٪) من جملة الإيرادات العامة.
- الحد من تنامي الدين العام والعمل على تخفيضه خلال السنوات القادمة.
- الحفاظ على مستوى السيولة المحلية والتركيز على الإقتراض الخارجي لتمويل عجز الميزانية.

(٢) رفع معدل النمو الاقتصادي.

إن الإنفاق العام هو أحد المصادر الهامة للنمو الاقتصادي والتوظيف وفي هذا المجال فقد تضمنت ميزانية ٢٠١٨م التالي:

- تحقيق معدل نمو اقتصادي بنسبة لا تقل عن (٣٪) بالأسعار الثابتة، وضبط معدل التضخم على النحو الذي يحافظ على مستوى دخل الفرد.
- توفير الاعتمادات المالية اللازمة للوحدات الحكومية التي تسهم على نحو مباشر وغير مباشر في تحقيق النمو الاقتصادي المخطط لعام ٢٠١٨م.

- رصد الاعتمادات المالية المطلوبة لتنفيذ مبادرات البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي (تنفيذ) المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص والعمل على زيادة معدل الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي.
- الحفاظ على مستويات المصروفات الاستثمارية بدون تخفيض بما يعزز عملية التنويع الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة معدلات التشغيل وتدعيم التنمية الاجتماعية.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يمكن من تعجيل تنفيذ عدد أكبر من المشروعات الاستثمارية ومبادرات القطاع الخاص وذلك دون اختلال التوازنات المالية على مستوى الاقتصاد الكلي.
- الاهتمام بمخصصات الصيانة للأصول والمرافق والبنى الأساسية للحفاظ على الإنجازات التنموية المحققة وضمان استدامتها.
- الاهتمام بتوفير الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على إسناد حصة من المشاريع والأعمال الحكومية إليها وتسريع صرف الدفعات المالية المستحقة لها والاستمرار في تقديم القروض التي يقدمها صندوق الرفد وبنك التنمية.
- دعم جهود تطوير مصادر الطاقة المتجددة ومساندة مبادرة "ساهم" للطاقة المتجددة تهدف إلى تشجيع وتحفيز المواطنين للاستفادة من تقنية الألواح الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية ذاتياً والاستفادة من فائض الانتاج بتصديره لشبكة الكهرباء.

(٣) استقرار المستوى المعيشي للمواطنين.

حققت السلطنة انجازات كبيرة في مجالات الصحة والتعليم والإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية والتي دفعت بالمستويات المعيشية للمواطنين إلى مستويات عالية، ومن هنا فإن الميزانية تستهدف المحافظة على هذه الإنجازات من خلال:

قطاعات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية:

خصص لهذه القطاعات نحو (٣٨٨٠) مليون ريال عُُماني في ميزانية عام ٢٠١٨م وتمثل الحصة الأكبر من الميزانية نظراً لأهميتها للبعد الاجتماعي وملاستها لحياة المواطنين بصورة مباشرة. وفيما يلي بيان بتطور الإنفاق العام على هذه القطاعات الحيوية:

نسبة المصروفات السنوية على الخدمات الاجتماعية الأساسية من إجمالي الإنفاق العام (نسبة مئوية) (2015 - 2018)



★ بيانات عام ٢٠١٧م وفقاً للتوقعات الأولية، وبيانات عام ٢٠١٨م وفقاً لتقديرات الميزانية.

التوظيف:

وفقاً لقرار مجلس الوزراء المؤقر، وفي ضوء التوجيهات السامية بتوفير (٢٥) ألف فرصة للباحثين عن عمل، فقد تم اعتماد برنامج تنفيذي لتنفيذ القرار يمتد حتى النصف الأول من عام ٢٠١٨م وتمضي حالياً إجراءات تنفيذ القرار وفقاً للآليات المعتمدة، حيث قد تم توفير حوالي (٤٨٠٠) فرصة عمل حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٧م في شركات ومؤسسات القطاع الخاص وبحيث يكون التوظيف في القطاع الحكومي وفق الاحتياج الحقيقي وبما يتماشى مع ظروف الميزانية.

■ الصندوق الوطني للتدريب:

تولي الحكومة اهتماماً بالغاً بتدريب الشباب العُمانيين الباحثين عن عمل من أجل صقل مهاراتهم ورفع كفاءاتهم بما يمكنهم من الالتحاق بسوق العمل مع إعطاء الأولوية للعمل في القطاع الخاص. وفي هذا الإطار، فقد تم تأسيس الصندوق الوطني للتدريب، وتخصيص نحو (٦٢) مليون ريال عُُماني لتغطية تكاليف برامج التدريب مع اتباع أحدث منهجيات التدريب العالمية من أجل التشغيل وكذلك التدريب على رأس العمل، ويقوم الصندوق حالياً بتدريب الدفعة الأولى وتبلغ نحو (٤٣٠٠) متدرب، حيث تم الارتباط مع مختلف شركات ومؤسسات القطاع الخاص لاستيعاب هؤلاء المتدربين فور اكتمال التدريب.

■ برنامج المساكن الاجتماعية والمساعدات والقروض الإسكانية:

الاستمرار في تنفيذ برنامج بناء المساكن الاجتماعية وبرنامج المساعدات الإسكانية النقدية للفئات المستحقة من المواطنين، علاوة على القروض الإسكانية لبنك الإسكان العُماني بمبلغ وقدره (٨٠) مليون ريال عُُماني، كما تبلغ مخصصات القروض التنموية والإسكانية نحو (٣٠) مليون ريال عُُماني.

■ دعم الوقود:

تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء سيتم توفير المخصصات المالية اللازمة لتغطية الدعم المقرر للمواطنين المستحقين وفقاً للآليات المعتمدة.

■ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

توفير المخصصات المالية اللازمة لتحقيق المبادرات التحفيزية لتنمية وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار أنها من أهم القطاعات التي يؤمل عليها في توليد فرص العمل للشباب العُماني وتساهم في استغلال الموارد الطبيعية وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى مساهمتها في التنويع الاقتصادي.

ثالثاً: الملامح الرئيسية لميزانية ٢٠١٨م:

(١) النتائج الأولية لميزانية عام ٢٠١٧م.

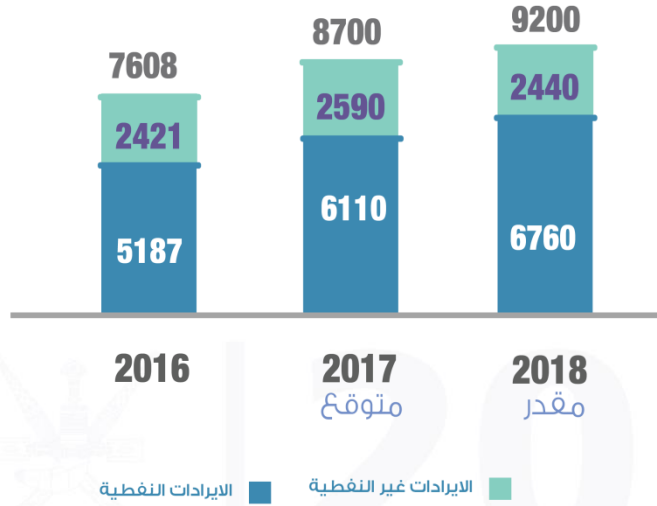
(١) الإيرادات العامة:

وفقاً للتقديرات الفعلية المتوقعة للسنة المالية ٢٠١٧م تظهر النتائج التالية:

الإيرادات العامة

استمرار انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014م وحتى نهاية عام 2017م أفقد الإيرادات العامة للدولة نحو (16.5) مليار ريال عماني

نسبة الإيرادات غير النفطية 27% من جملة الإيرادات العامة خلال عام 2017م



يعود السبب الرئيسي في عدم تحقيق المستهدف من الإيرادات غير النفطية الى تأثر بعضها بأسعار النفط مثل أرباح الاستثمارات الحكومية وضريبة الدخل على الشركات العاملة في قطاع النفط، إضافة إلى تأخر تطبيق بعض الإجراءات المتخذة لتنشيط هذه الإيرادات. والرسم أدناه يوضح انخفاض متوسط أسعار النفط خلال الفترة (٢٠١٦ - ٢٠١٨م):

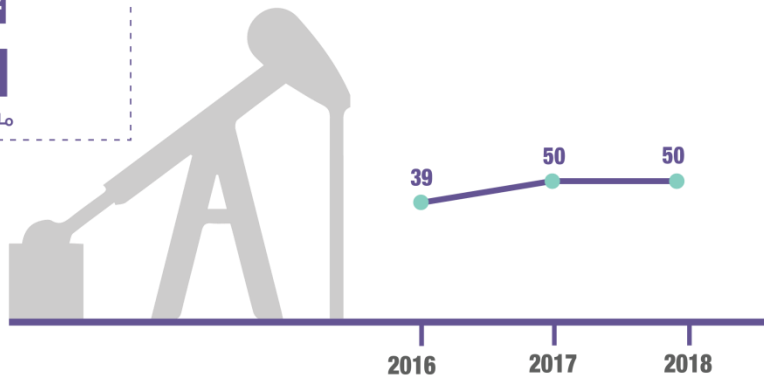
متوسط أسعار النفط خلال الفترة (2014 - 2017)

سعر النفط المحقق في عام 2014م 105 دولار أمريكي

سعر النفط المحقق في عام 2017م 50 دولار أمريكي

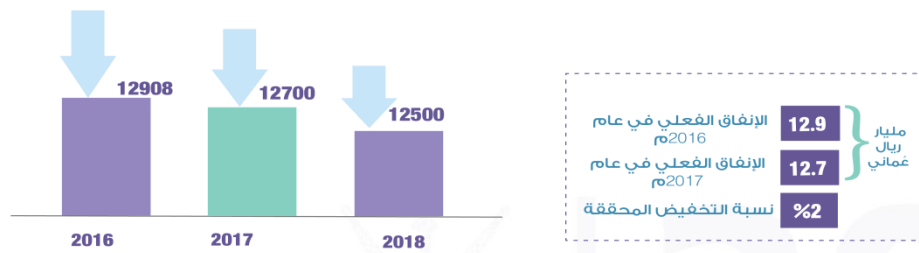
نسبة الانخفاض في سعر برميل النفط 52%

انخفاض الإيرادات النفطية 5.1 مليار ر.ع



(٢) الإنفاق العام؛

الإنفاق العام خلال الفترة 2016-2018



بلغ إجمالي الإنفاق العام في عام ٢٠١٧م وفق التقديرات الفعلية (الأولية) نحو (١٣,٧) مليار ريال عُُماني مقارنة بمبلغ (١١,٧) مليار ريال عُُماني حسب تقديرات الميزانية أي بزيادة تبلغ نسبتها (٩%)؛ نتيجة لارتفاع الصرف الاستثماري على المشروعات الإنمائية ومشروعات قطاع النفط والغاز ودعم قطاع الكهرباء وتعزيز بعض بنود الميزانية لتلبية الاحتياجات الضرورية والطارئة، بالإضافة إلى ارتفاع كلفة خدمة الدين العام والمرتبطة بزيادة حجم الإقتراض.

ورغم أن الإنفاق الفعلي جاء أعلى عما هو مقدر له إلا أنه يقل عن الإنفاق الفعلي لعام ٢٠١٦م بنحو (٢٠٨) مليون ريال عُُماني بنسبة تبلغ (٢%).

(ب) التقديرات المالية للميزانية العامة ٢٠١٨م:
وفيما يلي توضيح للإيرادات العامة والإنفاق والعجز المقدّر في ميزانية عام ٢٠١٨م وفقاً للتالي:

التقديرات المالية للموازنة العامة 2018م

الميزانية المعتمدة لعام 2018م	الفعلي المتوقع لعام 2017م	سعر النفط (دولار أمريكي)
50	50	
9500	9200	الإيرادات
12500	12700	الإنفاق
3000	3500	العجز

مليون ريال عُُماني

(١) الإيرادات العامة:

تم تقدير جملة الإيرادات بمبلغ (٩,٥) مليار ريال عُُماني بزيادة تبلغ (٣٪) عن الإيرادات الفعلية المتوقعة لعام ٢٠١٧م والتي تتكون من إيرادات النفط والغاز بمبلغ (٦,٧٨) مليار ريال عُُماني تمثل ما نسبته (٧٠٪)، كما قدرت الإيرادات غير النفطية بنحو (٢,٧٢) مليار ريال عُُماني ما نسبته (٣٠٪) من إجمالي الإيرادات.

مكونات الإيرادات العامة



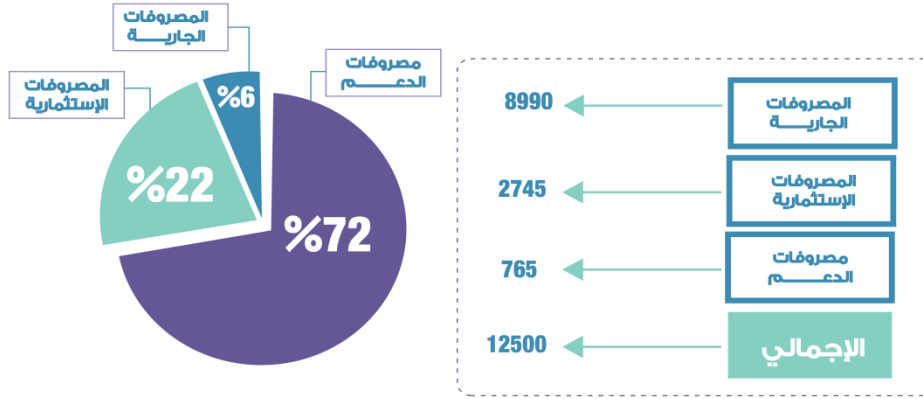
تم الأخذ في الاعتبار عند تقدير الإيرادات الاعتبارات التالية:

- التزام السلطنة بالتخفيض المقرر على إنتاج النفط وفقاً لقرار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).
- عوائد الغاز من حقل خزان مكارم.
- الأثر المالي لتطبيق الضريبة الانتقائية لبعض السلع الخاصة.
- عوائد بيع بعض حصص الحكومة في الشركات (برنامج التخصيص).
- رفع كفاءة تحصيل الرسوم والضرائب، والتوسع في توفير الخدمات التفضيلية.

(٢) الإنفاق العام:

قدر إجمالي الإنفاق العام بنحو (١٢,٥) مليار ريال عُُماني بارتفاع قدره (٨٠٠) مليون ريال عُُماني عن الإنفاق المقدّر لعام ٢٠١٧م بنسبة (٧٪)، وقد تم الأخذ في الاعتبار نتائج الإجراءات المالية التي تم اتخاذها لتخفيض الإنفاق بكافة بنوده وفقاً للتالي:

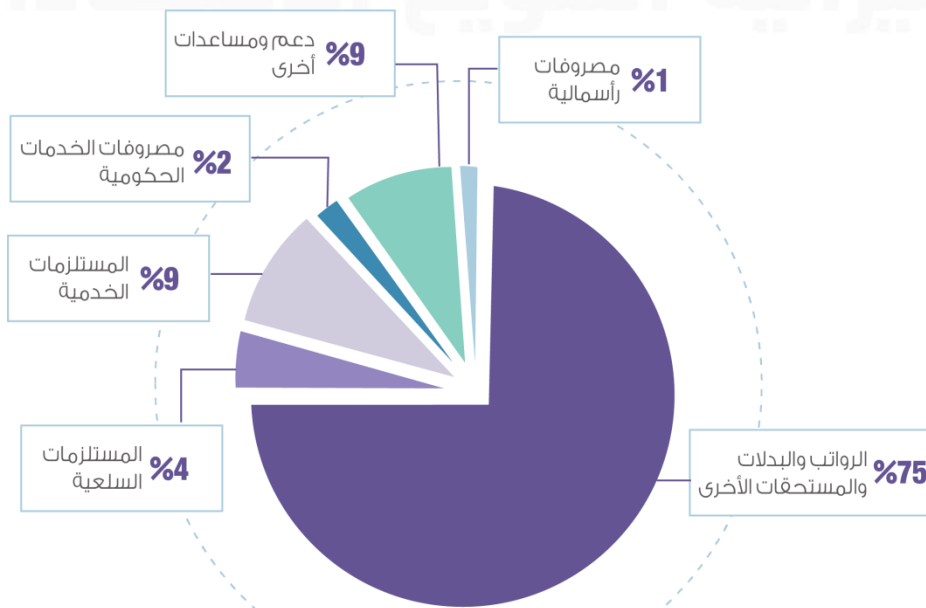
الإنفاق العام



المصروفات الجارية للوزارات والوحدات الحكومية:

قدرت مصروفات هذا البند بنحو (٤,٣٥) مليار ريال عُمان بتخفيض تبلغ نسبته (١٪) عن الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٧م منها مخصصات رواتب ومستحقات الموظفين بمبلغ (٣,٣) مليار ريال عُمان متضمنة العلاوة الدورية، والمصروفات التشغيلية مبلغ (٠,٦) مليار ريال عُمان، علماً بأن بند رواتب ومستحقات الموظفين يمثل نسبة (٧٥٪) من إجمالي المصروفات الجارية للوزارات والوحدات الحكومية.

المصروفات الجارية للوزارات والوحدات الحكومية لعام ٢٠١٨م



■ المصروفات الاستثمارية:

بالنسبة للمصروفات الاستثمارية فإن العمل جاري على استكمال تنفيذ عدد من المشاريع الإستراتيجية منها:

- التشغيل الفعلي لمطار مسقط الدولي خلال عام ٢٠١٨م والذي يعتبر من المشاريع الحيوية الاستراتيجية التي ستحدث نقلة نوعية في القطاع السياحي واللوجستي في السلطنة.
- الانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع طريق الباطنة الساحلي متضمناً التعويضات للمواطنين المتأثرين بالطريق.
- استكمال تنفيذ طريق الباطنة الجنوبي السريع.
- استكمال مشروع ازدواجية طريق بدبد - صور، والبدء في إنشاء عدد (٤) انفاق في وادي العق.
- تنفيذ مشروع ازدواجية طريق آدم - ثمريت بجزئيه الأول والثاني بطول (٢٤٠) كيلو متر، وستساهم مشاريع الطرق الحالية في تحقيق الاستراتيجية اللوجستية ٢٠٤٠م الهادفة لرفع مساهمة القطاع اللوجستي في الناتج المحلي.
- استكمال تنفيذ مشاريع البنية الأساسية بالمنطقة السكنية في ولاية لوى.
- استكمال مشاريع شبكات المياه في عدد من الولايات.
- التوسع في برنامج الشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ بعض مشاريع القطاع الصحي، حيث تم مؤخراً التوقيع على تنفيذ ثلاثة مستشفيات جديدة (مستشفى السلطان قابوس بصلاله، مستشفى السويق، مستشفى خصب).
- إدراج المخصصات اللازمة لاستكمال تنفيذ برنامج البعثات الخارجية والداخلية للطلبة العُمانيين.
- إدراج المخصصات اللازمة لتجهيز عدد من مدارس التعليم العام الجديدة.

أما فيما يتعلق بالمشاريع الإستثمارية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، فقد تم البدء في عدد من المشاريع بالشراكة مع القطاع الخاص، منها مشروع مصفاة الدقم ومجمع تخزين النفط، وكذلك مصنع كروه (للحافلات) والمدينة الصينية العُمانية ومشروع مصفاة زيت الخروع (سباسك)، إضافة إلى حزمة من مشاريع التطوير العقاري ومنها المدينة الهندية الصغيرة بالدقم.

وقد تراجعت الاعتمادات المالية في عام ٢٠١٨م للصرف على تنفيذ المشروعات الانمائية بنحو (١,٢) مليار ريال عُمانى، ويمثل هذا المبلغ السيولة النقدية المقدرة صرفها خلال السنة وفقاً لمعدلات التنفيذ الفعلية، حيث تم مراعاة الإبقاء على مستوى الصرف دون تخفيض لضمان سير العمل وإكمال كافة المشاريع

التي هي قيد التنفيذ دون أي توقف أو تأجيل وكذلك لضمان سداد الدفعات المالية المستحقة عن التعاقدات الحكومية في مواعيدها وبشكل منتظم.

جدير بالذكر، أن الشركات الحكومية تعمل على تنفيذ مشروعات خلال عام ٢٠١٨م تقدر كلفتها نحو (٣) مليار ريال عُُماني، الأمر الذي سيعزز النمو والنشاط الاقتصادي داخل البلد ويخلق فرص عمل جديدة.

■ مصروفات إنتاج النفط والغاز:

قدرت مصروفات هذا البند بنحو (٢,١) مليار ريال عُُماني بزيادة تبلغ نسبتها (١٥%) عن تقديرات ميزانية ٢٠١٧م، والتي تشمل تكاليف إنتاج النفط والغاز والمصروفات الاستثمارية اللازمة للمحافظة على معدل الإنتاج المستقبلي وزيادة الاحتياطي.

■ مصروفات الدعم:

تبلغ الخصصات المقدرة لهذا البند (٧٢٥) مليون ريال عُُماني وهو يزيد عن المعتمد في ميزانية عام ٢٠١٧م بنحو (٣٣٠) مليون ريال عُُماني بنسبة (٨٤%)؛ نتيجة زيادة مخصصات دعم الكهرباء لمواجهة النمو في الاستهلاك، كما يتضمن هذا البند مخصصات دعم غاز الطبخ والقروض الإسكانية والتنمية والدعم التشغيلي للشركات الحكومية.

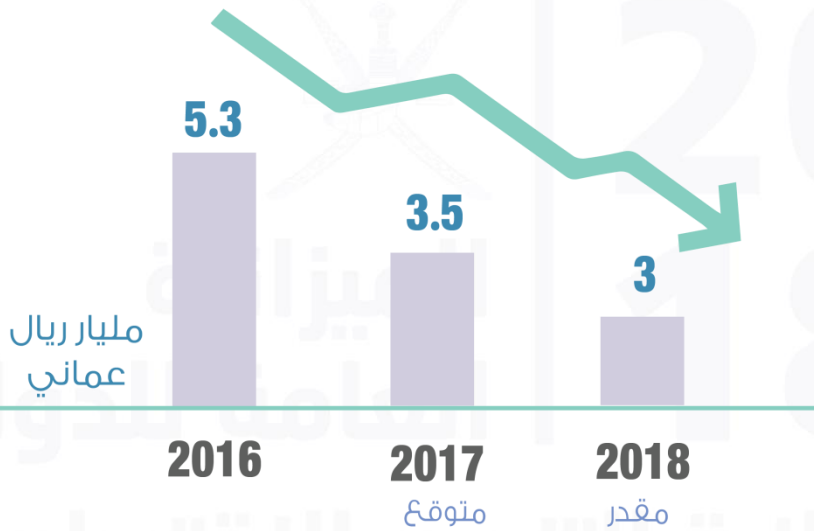
■ مصروفات أخرى:

يشمل مصروفات (خدمة الدين العام، المصروفات الانمائية للشركات الحكومية، مساهمة الحكومة في رؤوس أموال الشركات والمؤسسات المحلية والخارجية) وقد بلغت (٦٨٥) مليون ريال عُُماني بزيادة قدرها (١٤٠) مليون ريال عُُماني عن تقديرات ميزانية ٢٠١٧م؛ نتيجة ارتفاع خدمة الدين العام بمبلغ (٢١٥) مليون ريال عُُماني، وكذلك ارتفاع المصروفات الانمائية للشركات الحكومية بمبلغ (٢٥) مليون ريال عُُماني مقابل انخفاض مساهمة الحكومة في رؤوس أموال الشركات والمؤسسات المحلية والخارجية بمبلغ (١٠٠) مليون ريال عُُماني.

(٣) العجز:

من المتوقع أن يبلغ العجز المالي الفعلي للسنة المالية ٢٠١٧ م وفقاً للحسابات الأولية نحو (٣,٥) مليار ريال عُُماني، فيما يقدر عجز الميزانية للسنة المالية ٢٠١٨ م بنحو (٣) مليار ريال عُُماني ونسبة (١٠٪) من الناتج المحلي، وبمقارنة العجز خلال السنوات الثلاث (٢٠١٦ م و ٢٠١٧ م و ٢٠١٨ م) يتضح بأنه مستمر في الانخفاض، حيث أن العجز المقدّر لعام ٢٠١٨ م يقل عن العجز في عام ٢٠١٦ م بنحو (٢,٣) مليار ريال عُُماني بنسبة (٤٣٪).

العجز



(٤) تمويل العجز:

رغم ظروف سوق الاقتراض العالمية وارتباطها بالتطورات الاقتصادية العالمية غير المواتية فقد استطاعت الحكومة ان توفر التمويل اللازم للإنفاق المعتمد في ميزانية عام ٢٠١٧ م من خلال الإعتماد بشكل أساسي على الإقتراض الخارجي لتجنب مزاحمة القطاع الخاص في توفير احتياجاته التمويلية من السيولة المحلية من جهة، ولتعزيز التدفقات والاحتياطيات من العملة الأجنبية من جهة أخرى، فقد تم في عام ٢٠١٧ م إصدار سندات دولية بنحو (١,٩) مليار ريال عُُماني وصكوك اسلامية دولية بنحو (٨٠٠) مليون ريال عُُماني وقروض تجارية بمبلغ (١,٤) مليار ريال عُُماني، وقد شكل الاقتراض (المحلي والخارجي) نسبة (٩٠٪) من التمويل اللازم، وتم تغطية المتبقي (١٠٪) من الاحتياطيات.

أما بالنسبة لعجز السنة المالية ٢٠١٨ م فسيتم تمويله من خلال الاقتراض الخارجي والمحلي بنسبة (٨٤٪) أي بمبلغ (٢,٥) مليار ريال عُُماني، بينما سيتم تمويل باقي العجز والمقدّر بنحو (٥٠٠) مليون ريال عُُماني من خلال السحب من الاحتياطيات وذلك تنفيذاً للتوجهات العامة بالمحافظة على احتياطيات الصناديق السيادية وتقليل السحب منها قدر الإمكان والاعتماد على الإقتراض لاسيما الخارجي لتمويل العجز.

(٥) تعزيز مساهمة القطاع الخاص:

من اهم مرتكزات خطة التنمية الخمسية التاسعة تنمية القطاع الخاص وتعزيز دوره في مجمل الأنشطة الاقتصادية عبر العمل على تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، حيث قدرت مساهمته وفقاً لتقديرات الخطة الخمسية نحو (٥٢٪) من إجمالي الاستثمارات، وقد حقق فعلياً نسبة أفضل من المستهدفة في عام ٢٠١٦م، حيث بلغت مساهمته (٦٠٪) من إجمالي الاستثمارات؛ وذلك نتيجة لتفعيل حزمة من السياسات تشمل الآتي:

(أ) تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال وذلك عن طريق إزالة المعوقات التي تؤثر في سهولة ممارسة الأعمال.

- اتخذت الحكومة عدد من الخطوات الفعالة لتحسين بيئة الأعمال، ويأتي في مقدمتها تطوير الإطار التشريعي وذلك بالعمل على إصدار قانون الاستثمار الأجنبي وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقانون الإفلاس.
- إنشاء المكتب الوطني للتنافسية، لرصد المؤشرات الدولية للاستفادة منها في تحسين المكنات المطلوبة لرفع القدرة التنافسية للسلطنة.
- توفير المخصصات المالية لمشاريع الحكومة الإلكترونية بهدف رفع مستوى الأداء للأجهزة الحكومية وتجويد وتبسيط الخدمات المقدمة مع إشراك القطاع الخاص في تمويلها وتنفيذها.

(ب) تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP):

من أجل تمكين القطاع الخاص من لعب دور محوري في تنفيذ الخطط التنموية، فقد تم إطلاق مجموعة من المبادرات على النحو التالي:

- أولاً: مبادرات بناء وتطوير الكفاءات الوطنية.
- ثانياً: مبادرة تعزيز بيئة الأعمال.
- ثالثاً: مبادرة تطوير الإطار المؤسسي والتشريعي لمشروعات الشراكة.

وقد تم اختيار مجموعة من المشاريع في إطار البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي "تنفيذ" تأتي في إطار تحفيز القطاعات الخمس الواعدة وهي (الصناعات التحويلية والنقل والخدمات اللوجستية والسياحة والثروة السمكية والتعدين)، وسيتم تمويل تلك المشاريع من خلال أساليب تمويله مبتكرة وبالمشاركة مع القطاع الخاص.

(ج) تفعيل برنامج التخصيص:

على الرغم من التحديات الاقتصادية والمالية التي فرضتها تطورات أسعار النفط العالمية في السنوات الأخيرة والتي كان لها انعكاسات سلبية على حركة الاستثمار وأسواق المال في المنطقة فسيتم الاستمرار في تنفيذ برنامج التخصيص باعتباره أحد الأدوات الأساسية التي ترمي إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص في إمتلاك وتمويل وإدارة الأنشطة الاقتصادية، ووفقاً للبرنامج فإنه جاري إتخاذ إجراءات تخصيص (٦) شركات خلال عام ٢٠١٨م.

(٦) البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي (تنفيذ):

لقد شملت المرحلة الأولى من البرنامج الوطني ثلاثة من قطاعات التنويع الاقتصادي المضمنة في خطة التنمية الخمسية التاسعة وهي (السياحة، الصناعات التحويلية، الخدمات اللوجستية)، إضافة إلى قطاعين ممكنين داعمين وهما قطاعي (سوق العمل والتشغيل، وقطاع المالية والتمويل المبتكر)، وقد خلصت نتائج المختبرات وورش العمل إلى (٧٧) مشروع ومبادرة، وتقوم حالياً وحدة دعم التنفيذ والمتابعة بتقديم الدعم اللازم للجهات لتمكينها من إنجاز المبادرات في الوقت المطلوب.

يتم حالياً في قطاع الصناعات التحويلية تنفيذ مبادرات تمكينيه مختلفة لضمان استدامة قطاع التصنيع كتحسين البنية التحتية للابتكار، وإنشاء جمعية الصناعيين، وقد تم توقيع اتفاقية بين وزارة التجارة والصناعة وجامعة صحرار لتمكين الجامعة من إنشاء مركز جديد للبحوث الصناعية، وإنشاء مصنع لتصميم وتصنيع القوالب، أما في القطاع السياحي فقد تم منح تسهيلات التأشيرات السياحية للأسواق الجديدة المصدرة للسياح، وكذلك تفعيل النظام الإلكتروني للتأشيرات.

أما بالنسبة لقطاع الثروة السمكية، فإنه على ضوء المختبرات التي أقيمت خلال عام ٢٠١٧م خرجت بـ (٩١) مبادرة ومشروع شملت النشاطات الثلاثة (الاستزراع السمكي والصيد، صناعات القيمة المضافة، الصادرات)، وقد أبدى القطاع الخاص استعداده لتمويل تلك المبادرات والمشاريع بنسبة (٩٣٪)، ومن المتوقع أن تساهم هذه المبادرات في رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي.

وفيما يخص بقطاعات التمكين تقوم الوحدة بمتابعة المبادرات التالية: (برنامج التطوير القيادي لإدارات في القطاع الخاص، تحسين جاذبية القطاع الخاص للقوى العاملة الوطنية، المركز الوطني للتشغيل، إنشاء صناديق الإستثمار العقاري، إنشاء مكتب لقياس الجدارة الائتمانية، وتطوير خارطة الطريق لنظام "استثمر بسهولة")، هذا وقد قضت الأوامر السامية بتخصيص إجمالي تكلفة برنامج تنفيذ لعام ٢٠١٧م بمبلغ وقدره (٨٦,٢) مليون ريال عُمانى وذلك تحت إشراف المجلس الأعلى للتخطيط.

رابعاً: الإجراءات المالية المتخذة لمواجهة عجز الميزانية وضبط الأوضاع المالية.

اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات في جانبي الإيرادات والإنفاق بهدف تحقيق الاستدامة المالية، وقد تم مراعاة سياسة التدرج لتفادي أية تبعات حادة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية وفيما يلي نستعرض أهم هذه الإجراءات:

١- تنشيط الإيرادات غير النفطية:

- ◀ تعديل قانون ضريبة الدخل.
- ◀ رفع كفاءة تحصيل الضرائب وتفعيل الرقابة والمتابعة.
- ◀ تطبيق الضريبة الانتقائية على بعض السلع الخاصة.
- ◀ تعديل رسوم إصدار تراخيص استقدام العمال غير العُمانيين.
- ◀ تعديل بعض الرسوم الخدمية.
- ◀ تعديل الضوابط المطبقة للإعفاءات من الضريبة الجمركية.
- ◀ تعديل ضوابط تخصيص الأراضي (التجارية والسياحية والصناعية والزراعية).
- ◀ تعديل رسوم الخدمات البلدية.

٢- ترشيد الإنفاق العام:

- ◀ إعطاء الأولوية في التنفيذ للمشروعات الضرورية التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والترتث في تنفيذ المشروعات غير الملحة.
- ◀ تأجيل شراء واستبدال السيارات الحكومية والمعدات وضبط الصرف على الميزانية الرأسمالية بحيث يكون في حده الأدنى.
- ◀ عدم التوسع في الهياكل التنظيمية في الوزارات الحكومية (المديريات والدوائر).
- ◀ التأكيد على الكفاءة الاقتصادية في تقديم الخدمات والسلع العامة كمعيار رئيسي يحكم إعداد الوزارات والجهات الحكومية لموازناتها السنوية.
- ◀ رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة من خلال التوسع في استخدام التعاملات الالكترونية في إنهاء المعاملات وتسهيل وتسريع إجراءات العمل وإجراءات إصدار الموافقات والتصاريح.
- ◀ رفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية المملوكة للحكومة بهدف تعزيز مساهمتها في الاقتصاد والتأكيد على ضرورة تطبيق الحوكمة الجيدة.
- ◀ مراجعة منظومة الدعم الحكومي بهدف ترشيد استخدامه وتوجيهه وحصره على الفئات المستحقة من المواطنين مع مراعاة التدرج.
- ◀ إشراك القطاع الخاص (Outsourcing) في تنفيذ وإدارة بعض المشاريع والمرافق والأعمال من أجل تخفيف العبء المالي عن الميزانية والإبقاء على مستويات ومعدلات الاستثمار التي تحفز النمو الاقتصادي.

- ◀ بيع الأصول الحكومية لاسيما تلك التي تكلف الخزانة العامة عبء يتمثل في صيانتها أو تشغيلها وذلك في إطار برنامج التخصيص.
- ◀ استكمال إجراءات إصدار قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP).
- ◀ الالتزام بالمخصصات المعتمدة في الميزانية للوزارات والوحدات الحكومية وعدم اعتماد أية مبالغ إضافية خلال السنة وإعطاء الأولوية لتخفيض العجز المتراكم في حالة تحقق أي زيادة في الإيرادات النفطية خلال العام.

خامساً: التخطيط والانضباط المالي (الدعم المؤسسي).

نظراً للتوسع الكبير الذي شهده الإنفاق العام خلال السنوات الأخيرة وسعياً لتحقيق الانضباط المالي وتصحيح مسار الإنفاق واحتواءه عند معدلات تكون قابلة للاستدامة وإعادة ترتيب الأولويات فقد قامت الوزارة بالآتي:

- (١) إعداد إطار مالي للميزانية العامة للدولة متعدد السنوات (٢٠١٨ - ٢٠٢١م)، يشمل على توقعات الإيرادات والنفقات والعجز / الفائض والتمويل على المدى المتوسط يرتبط بالسياسات الاقتصادية.
- (٢) بناء القدرات الفنية والإدارية للنظم الضريبية والجمركية وتوفير الموارد المادية والبشرية اللازمة.
- (٣) استكمال تفعيل الحساب المصرفي الموحد للخزينة العامة لتعزيز الإدارة الفاعلة للسيولة والتدفقات النقدية في الخزينة.
- (٤) استكمال خطة عمل تطبيق ميزانية البرامج والأداء في العام المالي ٢٠١٨م تضم (١٨) وحدة حكومية.
- (٥) استكمال خطة تطوير أداء الاستثمارات الحكومية والعمل على إنهاء تأسيس الشركات القابضة حسب القطاعات خلال عام ٢٠١٨م بهدف تعظيم العائد الاقتصادي والمالي على تلك الاستثمارات.
- (٦) تعزيز موارد وقدرات وحدة إدارة الدين العام في وزارة المالية للقيام بمهامها المتمثلة في تخطيط وتنظيم وإدارة عمليات الدين الحكومي، ومراجعة الوسائل والخيارات على ضوء تطورات الأسواق المالية العالمية وأوضاع السيولة المحلية ومراقبة المستوى الآمن للمديونية والمخاطر المرتبطة بارتفاعها وتنويع مصادر التمويل.
- (٧) السعي لتحسين التصنيف الائتماني للسلطنة من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة في الجانب المالي والاقتصادي.

ختاماً:

بالرغم من استمرار التحديات الاقتصادية التي فرضتها المتغيرات الجيو-الاقتصادية منذ منتصف عام ٢٠١٤م، إلا أن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨م جاءت متوازنة وتتواءم مع التعافي التدريجي للاقتصاد وتتغلب على التحديات، كما تهدف إلى تحقيق ضمان الاستدامة المالية للدولة وحفز النمو المستدام واستقرار المستويات المعيشية للمواطنين.

انتهجت الحكومة في إعداد الموازنات العامة للدولة في الفترة المنصرمة منذ انهيار أسعار النفط في منتصف عام ٢٠١٤م سياسة التدرج في مواجهة الانخفاض الحاد في الإيرادات لتفادي أية تبعات حادة لمنع دخول الاقتصاد في مرحلة انكماش اقتصادي، كما أخذ في الحسبان عند إعداد الميزانية استيفاء متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالسلطنة.

كما تضمنت ميزانية ٢٠١٨م عدداً من الإجراءات الاحترازية والتحفيزية في نفس الوقت في جانبي الإيرادات والإنفاق، وفيما يتعلق بإطار الاقتصاد الكلي للميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨م فإنها حرصت على الترابط والاتساق بين بنود الميزانية المختلفة والأهداف العامة لخطة التنمية الخمسية التاسعة، وكذلك مع بنود مشاريع البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي (تنفيذ)، وهذا الاتساق والترابط يساهم في تحقيق الأهداف العامة للرؤية الحالية ٢٠٢٠م ويمهد الاقتصاد إلى الولوج للرؤية المستقبلية ٢٠٤٠م.

ختاماً تتشرف وزارة المالية أن تتقدم إلى المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - بالتهنئة بمناسبة حلول العام الميلادي الجديد ٢٠١٨م سائلين المولى عز وجل أن يمن على جلالته بالصحة والعافية وأن يمد في عمره، كما نتقدم بالتهنئة للشعب العُماني الكريم بحلول عام ٢٠١٨م ونسأل الله العلي القدير أن يكون عام خير وبركة ورخاء.

صدر في: ١٣ / ٤ / ١٤٣٩هـ

الموافق: ١ / ١ / ٢٠١٨م